



تقديم

في إطار الإستراتيجية العامة لحكومة جلالة الملك الهادفة إلى تخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في تدبير الشأن العام، صادق مجلس الحكومة في اجتماعه المنعقد صباح يوم الخميس 21 أكتوبر 2010 على برنامج عمل للوقاية من الرشوة ومحاربتها: تدابير على المدى القريب 2010-2012. وهو البرنامج الذي قدمه السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة باسم اللجنة الوزارية التي كان السيد الوزير الأول قد أحدثها بتاريخ 7 دجنبر 2009 وكلفها بتحيين وتتبع تنفيذ البرنامج الحكومي في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، وبانتقاء تدابير عملية وإجراءات ملموسة في هذا المجال يتم اتخاذها في نطاق برنامج مدقق وقابل للتنفيذ على المدى القريب.

وقد اعتمدت هذه اللجنة خلال جميع مراحل اشتغالها مقارنة تشاركية في إعداد مشروع البرنامج الحكومي المذكور، وذلك عن طريق التنسيق من جهة مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي شاركت بصفة فعلية في أشغال اللجنة العامة واللجان الفرعية المنبثقة عنها، أو من خلال تعميم خلاصات أشغال اللجنة، قصد الدراسة وإبداء الرأي، على كافة القطاعات الوزارية التي ساهمت بشكل واسع في إغناء مشروع البرنامج الحكومي، سواء فيما يخص الإجراءات الأفقية التي يشتمل عليها البرنامج العام أو فيما يرجع للإجراءات القطاعية التي تتضمنها البرامج القطاعية للوزارات في هذا الميدان.

وقد خلصت اللجنة الوزارية إلى إعداد مشروع برنامج عمل للوقاية من الرشوة ومحاربتها على المدى القريب 2010-2012 على المستويين الأفقي والقطاعي.

وقد عرض مشروع البرنامج المذكور على أنظار اللجنة الوزارية برئاسة السيد الوزير الأول بتاريخ 22 يونيو 2010، وعلى أنظار مجلس الحكومة بتاريخ 8 يوليو 2010.

وجدير بالذكر، أن تقديم مشروع هذا البرنامج أمام مجلس الحكومة كان قد تزامن مع صدور التقرير السنوي للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لسنة 2009، تقدم به رئيس الهيئة إلى السيد الوزير الأول يوم الاثنين 5 يوليو 2010 . حرصا من الوزير الأول على إيلاء الاهتمام المطلوب بمضامين تقرير الهيئة، فقد أوصى بضرورة دراسة التقرير المذكور والعمل على إغناء مشروع البرنامج الحكومي بالاقترحات الواردة فيه.

و تتمثل المحاور الكبرى لبرنامج عمل الحكومة على المدى القريب ، في:

1- إرساء علاقات شفافة للإدارة بالمرتفعين:

ويتضمن هذا المحور اتخاذ العديد من الإجراءات التي تسعى، على الخصوص، إلى تحسين استقبال المواطنين بمختلف الإدارات العمومية والجماعات المحلية، والتعريف بهويات الموظفين، وبالمساطر الإدارية وشروط الاستفادة منها، وتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، وتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية، وتدعيم وتطوير مركز الاتصال والتوجيه الإداري، وتعميم إحداث رقم هاتفي أزرق بمختلف الإدارات، وتعميم إحداث وحدات بكل الإدارات العمومية تختص بتلقي الشكايات، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة، وإحداث آلية للاستشعار بحالات الارتشاء التي يتعرض لها المرتفقون، و إقرار آلية لحث الإدارات على الإسراع بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها.

2- تدعيم قيم النزاهة والاستحقاق بالإدارة:

ويحتوي هذا المحور على عدة تدابير تتمثل في اعتماد ضابطة لسلوك الموظفين على مستوى إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، وتعميم المباراة في التوظيف، وترسيخ قيم الاستحقاق والشفافية في تولي

مناصب المسؤولية، وتشجيع الحركية والتناوب على المناصب العمومية، وترسيخ مبادئ الاستحقاق والشفافية في الترقية بالإدارات العمومية، وتدقيق المقتضيات التشريعية المتعلقة بمنع الجمع بين الوظائف والأجور، وتدعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارة العمومية، وتسهيل عملية التصريح بالامتلاكات، وإدماج محور الوقاية من الرشوة ومحاربتها ضمن برامج التكوين والتكوين المستمر، بالإضافة إلى إحداث جائزة وطنية لتشجيع المبادرات المتميزة في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها.

3- تقوية آليات الرقابة الداخلية بالإدارات العمومية:

وبخصوص هذا المحور، فقد تم اعتماد العديد من التدابير من قبيل تفعيل وتقوية دور المفتشيات العامة، وتدعيم حسن التدبير الإداري، وإقرار آلية التقييم السنوي للنتائج المحققة في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، وإحداث مركز وطني لتقييم السياسات العمومية.

4- تعزيز الشفافية في مجال التدبير المالي و الصفقات العمومية:

ويتضمن هذا المحور العديد من التدابير من قبيل تقوية المبادئ الأساسية التي تحكم تدبير المالية العمومية، وتبني هيكل جديدة لميزانية الدولة تركز على البرامج، وتحسين قراءة القانون المالي وتعزيز شفافيته، وتطوير دور المفتشية العامة للمالية، وكذا توحيد الأنظمة المؤطرة للصفقات العمومية، وتدعيم المنافسة والمساواة بين المتنافسين، وتدعيم منظومة تخليق تدبير الصفقات العمومية، وتحديث وإدخال تكنولوجيا الإعلام والتواصل في ميدان تدبير الصفقات العمومية، وتحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين، وتطوير آليات تقديم الطعون والشكايات.

5- مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من الرشوة

ومحاربة الفساد:

وفي سياق هذا المحور، يؤكد البرنامج على مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من الرشوة ومحاربة الفساد، من خلال التشجيع على التبليغ عن أفعال الارتشاء، وضمان الحماية القانونية للضحايا والشهود والخبراء والمبلغين، وتوسيع دائرة التجريم وأطراف الرشوة، ومراجعة نظام العقوبات المطبقة على أفعال الفساد، وتدعيم دور وحدة معالجة المعلومات المالية في الوقاية من غسل الأموال.

6- تشجيع الشراكة والتعاون على المستوى الوطني

والدولي:

ويشتمل هذا المحور على تدابير مختلفة ترمي إلى تشجيع إبرام اتفاقيات للتعاون والشراكة على المستوى الوطني بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبين القطاع العام والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، وإلى تعزيز تبادل التجارب الدولية من خلال إرساء تعاون وثيق مع مختلف المتدخلين الدوليين في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وجدير بالذكر في الأخير، أن هذا البرنامج يتضمن أيضا عددا من الإجراءات المواكبة، التي تهدف في مجملها إلى تهييء شروط إنجاحه وانخراط كافة الفاعلين في إنجازه، من خلال إعداد مشروع ميثاق وطني للوقاية من الرشوة ومحاربتها، وبالسعي إلى تقوية التعاون وإحكام التنسيق بين المرافق العمومية والهيئات المتدخلة في هذا المجال، وتعزيز المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوسيع دائرة الإعلام والتواصل والتحسيس بمخاطر الرشوة، بالإضافة إلى تدعيم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة كهيئة مختصة، بمدىها بكل الوسائل التي تمكنها من القيام بكامل مهامها.